

خطوات تسبق الألف ميل...

■ **لمياء عاصي**

بعد مرور أكثر من عام على البيان الوزاري الذي قُدم إلى مجلس الشعب عام 2014 وما احتواه من وعود ودية، فإنّ المتابع للشأن الاقتصادي السوري يعرف أنّ هذه الوعود لم تُنفَّذ، وأنّ الحكومة دخلت موسوع «غينيس» من حيث عدد الوعود غير القابلة للتعفيذ، ما سبّب ضياع البوصلة حتى أصبحت القرارات الاقتصادية في معظمها كخيوط عشاء..

وبالعودة إلى اقتصاديات البلد قبل الأزمة، وتحديدًا في السنوات الأولى للحرب على سورية، فقد كان هناك الكثير من القضايا التي لم تُعالج والتي من شأنها المساهمة في تخفيف آثار الحرب القدرة على سورية.

وبالرغم من قساوة الوضع الحالي، فإنه ما زال

بالإمكان معالجة الكثير من الملفات الضرورية، إذا أرادت الحكومة متابعة عملها والاضطلاع بدور تدخلّي فاعل في الحياة الاقتصادية السورية، بدل لعب دور المشاهد في مباراة قاسية بين التجار والأعراع من جهة، ومحودوي الدخل من جهة أخرى. ولعلّ أهم تلك الملفات هي:

أولاً: رفع الناتج المحلي الإجمالي: والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع السلع والخدمات المنتجة ضمن الاقتصاد الوطني خلال سنة معينة، ويُعتبر ارتفاع هذا الناتج من أهم العوامل التي تساهم في تعزيز قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية. هناك سبل عديدة لتحقيق ذلك، أولها، تيسير المعاملات والإجراءات الحكومية المتعلقة بعمليات الإنتاج، وثانيها: منح التسهيلات المصرفية والقروض الخاصة بعمليات الإنتاج والخدمات. أما ثالث هذه السبل فهو الدعم المدروس لاستيراد مستلزمات الإنتاج من آلات ومواد أولية، ورباعها، ترشيد الاستيراد بالحدود القصوى من خلال وضع العوائق غير الجمركية واستخدام حقّ الدولة في وضع إجراءات استثنائية لأنها في ظروف حرب، وخامسها إعادة النظر بكل الاتفاقيات التجارية لسورية مع العالم الخارجي ولعل أهمها اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية وأحكام التجارة الخارجية بشكل عام.

هذه الإجراءات ستؤدّي إلى تنمية الصادرات السورية، خصوصاً إذا ما تمّ استخدام طرق أخرى مثل، مساهمة الحكومة في عمليات التسويق والترويج لإضافة إلى التعمية والتغليف وتدريب المنتجين على تحسين المواصفات والالتزام بها، واعتبار الإنتاج الزراعي القطاع الأكثر أهمية لأنه المعني الأساسي بتأمين الغذاء للناس، خصوصاً في الكوارث والأزمات، بحيث سيطرت فوضى أسعار السلع الغذائية في الأسواق وتباينت حسب المناطق وما يكتنفها من عمليات عسكرية أو سيطرة للمليشيات المسلحة على طرق النقل فيها.

ثانياً: البطالة: تُسجل للحكومة قدرتها على الاستمرار في صرف رواتب الموظفين للسنة الخامسة على التوالي، رغم أنّ هذه العملية تحتاج، حسب السيد رئيس مجلس الوزراء، إلى ما يفوق 600 مليار ليرة سورية سنوياً، وهو مبلغ ضخّم في ظلّ تدني موارد الخزينة العامة للدولة وبرغم تلك الحقيقة، لا بدّ من نكر نسب البطالة العالية التي اجتاححت المجتمع السوري، وخصوصاً من كان يعمل في القطاع الخاص أو كان على مقاعد الدراسة، وقد يحتاج إلى معجزة حتى يجد عملاً.

من فائل الحقول، إنّ البطالة هي مسبب مباشر للفقر وأنّ المؤشرات العالية للفقر في أيّ مجتمع تسبب ارتفاع معدل الجريمة، وفي الحالة السورية، ساهمت البطالة بشكل كبير في تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي حيث انخرط بعض الشباب، من العاطلين عن العمل، في بعض التنظيمات المسلحة بحثاً عن دخل شهري، وليس لاعتبارات سياسية أو أيديولوجية، وذلك بحسب تقرير لمحنة «سي أن أن» الأميركية.

ثالثاً، التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار صرف الدولار أمام العملة الوطنية التي انخفضت من 48 ليرة سورية للدولار الأميركي قبل الأزمة مباشرة في العام 2011 إلى حدود 340 ليرة للدولار في الربع الثالث من 2015، انخفاض يبلغ سبع مرات وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على 50 في المئة. ومن المعروف أنّ معظم الناتج المحلي يأتي من الرواتب التي تدفعها الدولة لموظفيها بشكل رئيسي، وأنّ التضخم هو وثيق الصلة بالانكماش في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة العملة الوطنية والقدرة الشرائية للناس، ومعالجته لا تكون إلا بمعالجة الأسباب المؤدية له، كما يُعتبر إحدى النتائج الحتمية للحرب، حيث الدمار في البنى التحتية والمنشآت الصناعية والمشاكل في خطوط النقل وكل القطاعات.

رابعاً: خروج السوريين والرساميل الوطنية خارج البلد والتي ابتداءت في العام الأول للأزمة واستمرت إلى حدٍ كبير، إنّ البطالة هي مسبب مباشر للفقر وأنّ المؤشرات العالية للفقر في أي مجتمع تسبب ارتفاع معدل الجريمة، وفي الحالة السورية، ساهمت البطالة بشكل كبير في تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي حيث انخرط بعض الشباب، من العاطلين عن العمل، في بعض التنظيمات المسلحة بحثاً عن دخل شهري، وليس لاعتبارات سياسية أو أيديولوجية، وذلك بحسب تقرير لمحنة «سي أن أن» الأميركية.

ثالثاً، التضخم الناتج عن ارتفاع أسعار صرف الدولار أمام العملة الوطنية التي انخفضت من 48 ليرة سورية للدولار الأميركي قبل الأزمة مباشرة في العام 2011 إلى حدود 340 ليرة للدولار في الربع الثالث من 2015، انخفاض يبلغ سبع مرات وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على 50 في المئة. ومن المعروف أنّ معظم الناتج المحلي يأتي من الرواتب التي تدفعها الدولة لموظفيها بشكل رئيسي، وأنّ التضخم هو وثيق الصلة بالانكماش في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة العملة الوطنية والقدرة الشرائية للناس، ومعالجته لا تكون إلا بمعالجة الأسباب المؤدية له، كما يُعتبر إحدى النتائج الحتمية للحرب، حيث الدمار في البنى التحتية والمنشآت الصناعية والمشاكل في خطوط النقل وكل القطاعات.

رابعاً: خروج السوريين والرساميل الوطنية خارج البلد والتي ابتداءت في العام الأول للأزمة واستمرت

حتى الآن، ما أدى إلى تقويض فرص بناء التراكم الرأسمالي في البلد وهو التراكم الذي يحتاجه أي بلد في مراحل التنمية، حيث نكر تقرير للأمم المتحدة أنّ مجموع الرساميل التي خرجت من سورية وصلت إلى ما يقارب 22 مليار دولار، مضافاً إلى ذلك المعامل التي تمّ تفكيكها ونهبها أو تفجيرها، هذا أيضاً عامل شديد التأثير في انكماش الناتج المحلي الإجمالي. لمعالجة الملفات السابقة، لا بدّ من البحث عن طرق مختلفة في الإدارة وابتكار حلول جريئة، وهذه لا يمكن استنباطها إلا من خلال التفكير بشكل غير نمطي ومن خارج الصندوق، فهي مواضيع غاية في الصعوبة ولا يمكن أحداً أن يدعي القدرة على معالجتها من دون تضافر عوامل سياسية واجتماعية، بالإضافة إلى السياسات الحكومية المناسبة التي يجب أن تركز على:

تحسين الإيرادات العامة للدولة: وهو الموضوع الأهم في سلم الأولويات للدولة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بدّ أن تتم إعادة هيكلة كاملة لموارد الدولة، وأن لا تقتصر على الضرائب وزيادة أسعار المشتقات النفطية وحوامل الطاقة، بل تشمل الفوائض الاقتصادية والاستغلال الامثل والاكتفا لكل ممتلكات الدولة وثرواتها، حيث أنّ الحرب تدور رحاها في سورية للعام الخامس على التوالي، فكيف يمكن تصديجها أن يتعافى؟ وكيف يمكن للحكومة أن تكون قادرة على كبح جماح التضخم والبطالة ومعدلات الفقر العالية؟ وكيف يمكن الحفاظ على استمرار الإنتاج الصناعي والزراعي فيها، في ظلّ تدني موارد الدولة، وسيطرة المجموعات المسلحة على مناطق واسعة تتضمن حقول إنتاج النفط والقمح وغيرها وطرق لنقل البضائع؟ إنها فعلاً أشبه بالمهمة المستحيلة.

لذلك لا بدّ من اعتماد استراتيجية متكاملة لتحسين اقتصاد البلد ولوقف نزيف الهجرة التي ازادت في الستين الأخيرتين، خصوصاً أنّ معظم من هاجروا فعلوا ذلك لأسباب اقتصادية بشكل رئيسي.

تتألف هذه الاستراتيجية من ثلاث نقاط اساسية، ويمكن اعتبارها الخطوات اللازمة التي تسبق رحلة الألف ميل لتحقيق تنمية وإحداث تحسن في بيئة النشاطات الاقتصادية، وتتلخص بالتوجه أكثر نحو اللامركزية بالنسبة إلى القرارات الاقتصادية وتعزيز دور المجتمع الأهلي، إضافة إلى تطوير نهج اقتصادي واضح يوافق عليه مطوون عن كافة شرائح المجتمع السوري، وتكون الاستراتيجية وفق ما يلي:

. تبني نهج اللامركزية في إدارة المناطق والمحافظات، في المشاريع الاستثمارية خصوصاً تلك التي لا تتطلب استثمارات ضخمة ويمكن تمويلها محلياً.

. تشكيل مجلس تنفيذي محلي وتوسيعه ومنحه صلاحيات كبيرة يقوم بالاضطلاع بالمهام التنفيذية، على أن يرأس هذا المجلس محافظ من أهل المحافظة، منتخب من ضمن مجلسها، ويمكن لهذا المجلس تولي عملية البحث عن موارد محلية لتلبية النفقات المحلية وعدم الاعتماد على الخزينة المركزية بشكل كامل.

. السماح لبلديات المحافظات بتأسيس شركات مساهمة لإدارة مشاريعها(صدر مرسوم مشابه).

. تعميق وتعزيز دور المجتمع الأهلي في عملية إدارة المرافق العامة:

. إشراك المجتمع الأهلي ومنحه القدرة على المراقبة والإطلاع عن كثب على خطط وقرارات تنفيذ المؤسسات المملوكة من الدولة لمشاريعها.

. إعادة إحياء الدور القوي للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بمشاركة المجتمع الأهلي وهذا مُختبر وناجح ومطبّق في الكثير من دول العالم.

تطوير نهج اقتصادي وطني: هذا النهج يتم تطويره على مستوى الدولة ويعتبر ملزماً لكل المحافظات والسلطات المحلية، منهج يُحدّد أهم الركائز في الاقتصاد الوطني وصياغة الإجابات عن الأسئلة الاقتصادية الكبرى، خصوصاً ما يتعلق بالحرية الاقتصادية وملكية الدولة للمؤسسات التجارية والصناعية، مستوى وأسلوب المشاركة في إدارة واستثمار أملاك ومؤسسات الدولة أو البنى التحتية والقطاعات الهامة، والدور التدخلّي للدولة في الاقتصاد، ومدى انخراط النظام الاقتصادي للدولة بالنظام الاقتصادي العالمي وغير ذلك من الركائز الأساسية للنهج الاقتصادي، ويقوم بتطوير هذا النهج الاقتصادي لمجلس اقتصادي وطني.

تشكيل مجلس اقتصادي وطني يضم ممثلين عن الأحزاب السياسية والفعاليات والأكاديميين والخبراء والقطاع الخاص وأعضاء مجلس الشعب والوزراء في الفريق الاقتصادي للحكومة ورئيس الحكومة، وهذا يُعتبر من أهم الخطوات لتنفيذ كل ما سبق، وتتخصّص المهّمات الرئيسية لهذا المجلس بالتخاذ الخطوات الاقتصادية الصعبة والتي تحتاج إلى أن يكون متخذ القرار له تمثيل وطني واسع.

البناء

روحاني لا يمانع وجود شركات أميركية في إيران

أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أنه لا مانع من وجود الشركات الأميركية في إيران، وإن تلك الشركات بإمكانها أن تستفيد من الأجواء التنافسية بعد رفع حظر توظيف رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا إلى إيران.

وأشار روحاني، في اجتماع عقد يوم الجمعة الماضي مع مديري الشركات التجارية والاقتصادية والصناعية الأميركية في نيويورك، إلى المباحثات الواسعة بين الشركات الأوروبية والآسيوية العملاقة مع إيران. وقال: إن أجواء ما بعد الحظر قد وفرت ظروفاً اقتصادية وسياسية جديدة يجب على الشركات التجارية والاستثمارية والصناعية العملاقة أن تستفيد منها.

ولفت روحاني إلى أن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة قد تحسنت إلا أنّ الظروف ما زال طويلاً أمام البلدين للتوصل إلى علاقات طبيعية. وأشار روحاني إلى المساعي الإيرانية في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة وقال إنه رغم حالة انعدام الأمن في بعض الدول الجارة فإن إيران بلد آمن، وقال إنه في الوقت الذي تعرضت فيه أوروبا لمشاكل من خلال استقبال عشرات الآلاف من اللاجئين فإن إيران تستضيف حالياً نحو ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني وأكثر من أربعمئة ألف طالب أفغاني يتلقون دروسهم في المدارس الإيرانية.

213 ألف عاطل من العمل في غزة

بسبب الحصار والاعتداءات «الإسرائيلية»

أعلن اتحاد العمّال في قطاع غزة أمس أنّ الحصار «الإسرائيلي» المفروض على القطاع للعام الثامن على التوالي وما خلفه العدوان الأخير صيف العام الماضي، رفعا عدد العاطلين عن العمل إلى 213 ألفا. وأشار الاتحاد، في بيان، إلى أنّ 213 ألفا من أصل 330 ألف عامل في سوق العمل في غزة عاطلون، مشيراً إلى أنّ نسبة الفقر في صفوف هؤلاء تهازت في 70 في المئة.

وحسب المنظمة غير الحكومية، فإنّ الطبقة العمالية في القطاع تعيش أوضاعاً اقتصادية قاسية نتيجة الأزمات الاقتصادية المتراكمة، داعياً حكومة الوفاق الفلسطينية إلى دعم «الشريحة الأكثر تضرراً». وكان البنك الدولي أعلن في شهر أيار الماضي، أنّ نسبة البطالة في القطاع هي الأعلى في العالم، وتصل إلى 44 في المئة، وترتفع النسبة إلى 68 في المئة بين الفئة العمرية من 20 إلى 24 عاماً، محذراً من أنّ الاقتصاد المحلي في غزة على شفا الانهيار.

وحسب التقرير نفسه، فإنّ نسبة الفقر في صفوف الغزawiين ارتفعت من 28 إلى 39 في المئة، بينما يعتمد أربعة من كل خمسة يعيشون في القطاع على المعونات الخارجية. وأشار مدير البنك الدولي في الضفة الغربية وغزة ستين لو يورغنسن إلى أنّ الوضع الحالي لسوق العمل في غزة لا يتيح إحداث وظائف خاصة للشباب، لافتاً إلى أنّ صادرات القطاع شبه معدومة، وانكماش قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 60 في المئة منذ العدوان «الإسرائيلي» العام الماضي.

وقال التقرير السنوي لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أوكتاد»، الصادر مطلع الشهر الحالي، إنّ غزة قد تصبح منطقة غير صالحة للسكن قبل عام 2020، خصوصاً مع استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية.

تسييراس: لتطبيق خطة

الإقاذ الثالثة سريعا

في أول جلسة لحكومته الجديدة بولايته الثانية، أعلن رئيس الوزراء اليوناني الكسيس تسييراس أنه يتعين على بلاده أن تطلق «سريعا» خطة الإقاذ الثالثة التي تمّ الاتفاق عليها مع الجهات الدانثة في تموز الماضي. وقال تسييراس: «نحن ندرك النقاط الصعبة في الاتفاق، ونعرف كيفية إيجاب الحل الصحيح حيث توجد آثار جانبية». ويجب على الحكومة الجديدة أن تنفّذ في الأسابيع القليلة المقبلة إصلاحات لإقاذ نظام التقاعد الذي يعاني نقصاً في التمويل، وإدخال زيادات ضريبية شاملة.

وسيصوّت البرلمان انطلاقاً من الشهر المقبل على أكثر من 15 إصلاحاً أساسيا، ومنها الضرائب على دخل المزارعين والتي ستضاعف بحلول عام 2017، كما يجب على الحكومة أن تضع اللمسات الأخيرة على إجراءات إعادة رسملة المصارف بحلول كانون الأول المقبل.

وزير مالية النمسا: رعاية المهاجرين تفسد خطط الموازنة

أعلن وزير المالية النمساوي هانز يورج شيلينج أنّ ارتفاع كلفة رعاية المهاجرين قد يفسد خطط الميزانية لبعض الحكومات الأوروبية، وعلى بروكسل أن تدرس استثناء مثل ذلك الإنفاق من قواعد العجز في الاتحاد الأوروبي.

وقال شيلينج في مقابلة مع صحيفة فيلت آم زونتاج الألمانية «إنّ التكاليف قصيرة المدى مرتفعة لكن يمكن التنبؤ بها، السؤال الأهم يتعلق بالتأثيرات طويلة المدى». وأضاف: «إنّ لاجئين كثيرين سيبقون في أوروبا مما يعني أنّ على الحكومات بناء مزيد من المنازل والمدارس. وأشك في أنّ الميزانيات الجاري إعدادها حالياً ستكون كافية».

ويرى بعض الاقتصاديين إنّ زيادة عدد اللاجئين سيؤدي الطلب المحلي ما سيرفع حصيلته الضرائب، لكن شيلينج قال: «ينبغي أن نأخذ في الحسبان أنّ دفعة النمو هذه مموله مزيد من الإنفاق ومزيد من الديون».

وتابع: «على المفوضية الأوروبية أن تنظر في استبعاد مثل هذا الإنفاق من النفقات العادية بموجب قواعد العجز. ينبغي إجراء نقاش لمعرفة ما إذا كانت التكاليف المرتفعة لدول مثل ألمانيا والنمسا وغيرها مسبب الإجراءات الإنسانية ستعتبر بنوداً استثنائية غير متكررة». ويقول وزير المالية الألماني فولفغانج شوبله إنه ما زال يطمح في ميزانية متعادلة هذا العام والعام القادم، ويشكك بعض المشرّعين في إمكانية ذلك، نظراً إلى ارتفاع التكاليف جراء أزمة اللاجئين.

«ستاندرد أند بورز» تخفض

توقعاتها بشأن أسعار النفط الخام

خفّضت مؤسسة ستاندرد أند بورز الأميركية توقعاتها لاسعار النفط الخام في العام 2015، معلنة أنّ الخفض يؤشّر إلى أنّ تعافى الأسعار سيستغرق وقتا أطول.

وأوضحت إنها تتوقع أنّ يناهز سعر خام برنت القياسي العام الجاري خمسين دولاراً، بدلاً من 55 دولاراً، وأنّ يبلغ سعر الخام الأميركي في العام نفسه 45 دولاراً بدلاً من خمسين.

وبالنسبة إلى العام المقبل، أشارت ستاندرد أند بورز إلى أنّ سعر برنت سيناهز 55 دولاراً، والخام الأميركي خمسين دولاراً.

وخفضت أكثر من عشر مؤسسات مالية عالمية كبرى، الشهر الماضي، توقعاتها لاسعار النفط الخام، وربطت الأمر بضعف العوامل الأساسية المتحكمّة في السوق ونطاقاً الاقتصاد الصيني.

روسيا تسدّد ديون الحقبة السوفياتية وتوقع مع أوكرانيا اتفاقاً بشأن إمدادات الغاز

وإعلان روسيا الانتهاء من تسديد جميع ديون الاتحاد السوفياتي السابق المستحقة للصين، حسب اتفاق سابق بين حكومتي البلدين.

وتبلغ قيمة الدفعة الأخيرة من الديون الروسية نحو أربعمئة مليون دولار، وجرى تسليم المبلغ إلى البنك المركزي الصيني عن طريق بنك التنمية والنشاط الاقتصادي الخارجي الروسي «فيتش إيكونوم بانك».

يذكر أنّ الدين العام الروسي يقدر بنحو 245 مليار دولار.

أعلن نائب رئيس المفوضية الأوروبية مارسوس سيفكوفيتش أنّ موسكو وكيفيف توصلتا إلى اتفاق بشأن إمدادات الغاز الروسي لأوكرانيا خلال الشتاء المقبل. واتفق الجانبان على حل الموضوع الشائك منذ فترة في اجتماع في بروكسل مع الاتحاد الأوروبي، حيث تمّ توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى أمام الصحفيين.

وأوضح سيفكوفيتش، الذي يقوم بدور الوسيط بين الجانبين، أنّ «جميع التفاصيل التقنية قد حلت»، رغم أنّ المسؤولين الذين وقعوا الاتفاق أكدوا أنّ الحث في حاجة أيضاً إلى إجراءات رسمية قبل التوقيع عليه نهائياً.

وفي وقت سابق، ذكرت وكالة إنترفاكس الروسية أنّ شركة «غازبروم» الروسية أكدت نظيرتها الأوكرانية «نافتوجاز» تخليها عن الشرط المنير للجدل والمتمثل في «ضخّ الغاز مقابل الحصول على الثمن».

وكانت الشركتان اتفقتا في 2009 على شرط «ضخّ الغاز مقابل الحصول على الثمن»، حيث ألزمت غازبروم نظيرتها الأوكرانية بسداد ثمن كمية معينة من الغاز بغض النظر عن الكمية الفعلية التي حصلت عليها.

يذكر أنّ روسيا أوقفت تصدير الغاز إلى أوكرانيا في تموز الماضي بعد فشل الجانبين في التوصل إلى اتفاق جديد بشأن إمدادات الطاقة.

وتعتمد أوكرانيا المتعزّزة مالياً بشدة على إمدادات الطاقة الروسية، كما أنّها معبر رئيسي لصادرات الغاز الروسي إلى غرب أوروبا.

وأوقفت سويسرا مبيعات سيارات فولكس فاغن يشبه في أنها مجهزة ببرامج إلكترونية مصمّمة للغش في اختبارات الانبعاثات، وذلك ضمن أحدث تداعيات فضيحة الشركة المتعلقة بالاحتيال في اختبارات الانبعاثات من سياراتها. وأشارت السلطات إلى أنّ قرار الوقف قد يشمل 180 ألف سيارة من سيارات «فولكس فاغن» التي تعمل بالديزل، بما في ذلك سيارات أودي و«سيبا» و«سكودا»، و«فولكس فاغن» المنتجة بين عامي 2009 و2014.

ومن المقرر أن يجتمع المسؤولون السويسريون اليوم لمناقشة طريقة التعامل مع السيارات المعنية بالتوقيف.

وكان رئيس العلامة التجارية لشركة الألمانية هيربرت ديبس صرح، لشهر الجعة الماضي، بأنّ قرابة خمسة ملايين سيارة تعمل بالديزل مرتبطة بفضيحة الغش في بيانات انبعاثات العادم.

وفي سياق متصل، كشفت صحيفة «بيلد» الألمانية اليوم أنّ السلطات الألمانية أمهلت إدارة «فولكس فاغن» حتى السابع من تشرين الأول المقبل لخروج جدول زمني لمعالجة كافة سياراتها التي تعمل بالديزل على تتوافق مع المعايير البيئية المعتمدة في البلاد.

وحذرت برلين أكبر شركة سيارات في العالم من أنه في حال عدم الالتزام بالموهلة المحدّدة فإنها ستسحب اعتمادها للسيارات المعنية بفضيحة التلاعب ببيانات الانبعاثات، وهو ما يعني أنّ «فولكس فاغن» لا يمكنها بيع تلك السيارات أو السير بها في شبكة الطرق الألمانية.

وقالت السلطات التنظيمية في أوروبا والولايات المتحدة لجمعة إنها ستشدّد إجراءات مراقبة انبعاثات عوادم السيارات عقب الفضيحة، غير أنّ بعض المسؤولين والنشطاء البيئيين شككوا في أنّ يكون الأمر سهل التنفيذ.

وكانت مجموعة فولكس فاغن أعلنت عن تعيين ماتياس مولر رئيس وحدة بورشه التابعة لها في ألمانيا. وتقدّرت بورشه عندما اتهمت رجبيل ألمانيا الجديدة للمجموعة عقب فضيحة اختبارات الانبعاثات، والتي وصفها برت هولده هوبر القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة بأنها «كارثة أخلاقية وسياسية».

وفي سياق متصل، كشف خبراء أنّ نتائج اختبارات الانبعاثات التي تلاعبت بها الشركة الألمانية قد تعني خروج تسعمئة ألف طن من من أكسيد النيتروجين كل عام من سيارات الشركة وحدها. وتعالف هذه الكمية من المواد الملوثة تقريباً كل الانبعاثات الصادرة عن محطات الكهرباء وقطاعي الصناعة والزراعة والسيارات في بريطانيا سنوياً.

وكانت المفوضية الأوروبية دعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحقيقات في أعقاب فضيحة «فولكس فاغن» للتحاليل على اختبارات الانبعاثات. واقترحت المفوضية الأوروبية تشريعاً جديداً لتشديد نظامها لاختبارات السيارات الذي تقول إنّ تنفيذهُ هو مسؤولية دول الأعضاء، وتدسر المفوضية جدول إدخال تغييرات على المنظومة الأوروبية المعتمدة للموافقة على طرز السيارات الجديدة عند طريحتها في الأسواق.

وكانت مجموعة فولكس فاغن أعلنت عن تعيين ماتياس مولر رئيس وحدة بورشه التابعة لها في ألمانيا.

وتقدّرت بورشه عندما اتهمت رجبيل ألمانيا الجديدة للمجموعة عقب فضيحة اختبارات الانبعاثات، والتي وصفها برت هولده هوبر القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة بأنها «كارثة أخلاقية وسياسية».

وفي سياق متصل، كشف خبراء أنّ نتائج اختبارات الانبعاثات التي تلاعبت بها الشركة الألمانية قد تعني خروج تسعمئة ألف طن من من أكسيد النيتروجين كل عام من سيارات الشركة وحدها. وتعالف هذه الكمية من المواد الملوثة تقريباً كل الانبعاثات الصادرة عن محطات الكهرباء وقطاعي الصناعة والزراعة والسيارات في بريطانيا سنوياً.

وكانت المفوضية الأوروبية دعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحقيقات في أعقاب فضيحة «فولكس فاغن» للتحاليل على اختبارات الانبعاثات. واقترحت المفوضية الأوروبية تشريعاً جديداً لتشديد نظامها لاختبارات السيارات الذي تقول إنّ تنفيذهُ هو مسؤولية دول الأعضاء، وتدسر المفوضية جدول إدخال تغييرات على المنظومة الأوروبية المعتمدة للموافقة على طرز السيارات الجديدة عند طريحتها في الأسواق.

وكانت مجموعة فولكس فاغن أعلنت عن تعيين ماتياس مولر رئيس وحدة بورشه التابعة لها في ألمانيا.

غلاء المساكن في دبي يدفع متوسطي الدخل إلى الضواحي

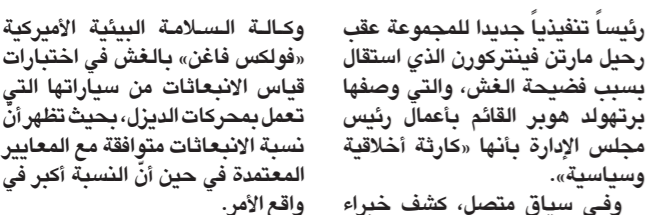
تتراوح بين عشرة آلاف درهم (2720 دولاراً) وثلاثين ألف درهم (8170 دولاراً) للأسرة الواحدة في الشهر. ويقول الشركة إنّ الفئة الثانية يمكنها استئجار وحدات تبلغ قيمتها الإيجارية 72 ألف درهم (19.6 ألف دولار) سنوياً أو شراء عقار في حدود 790 ألف درهم (215 ألف دولار)، وهو ما يعقل مبلغاً بسيطاً مقارنةً بالإسعار في أنحاء مثل دبي مارينا، ودبي داون تاون على سبيل المثال، حيث يبلغ سعر الشقة المكوّنة من غرفتي نوم أربعة ملايين درهم.

ويشير رئيس البحوث في شركة كلاتونز العقارية فيصل دوراني إلى وجود ضغط على أصحاب الدخل المتوسط، وشهد قطاع العقار في دبي بعضاً من أشدّ التقلبات العالمية في السنوات العشر الماضية، إذ انتقل من فترة ازدهار إلى فترة كساد اعتقيتها مرة أخرى فترة انتعاش.

والأحياء الوحدية التي تنتج إسكناً في متناول اليد لكثير من ذوي الدخل المتوسطه تقع في مناطق سكنية في حالة سيئة قرب حور دبي وأجزاء من تلك أسعار الأراضي مدعّمة.



فينتركورن استقال من منصبه عقب الفضيحة



وكالة السلامة البيئية الأميركية «فولكس فاغن» بالغش في اختبارات قياس الانبعاثات من سياراتها التي تعمل بمحركات الديزل، بحيث تظهر أنّ نسبة الانبعاثات متوافقة مع المعايير المعتمدة في حين أنّ النسبة أكبر في واقع الأمر.

ومنذ ذلك الحين، هوى سهم فولكس فاغن بنحو 40 في المئة، وفتح الكثير من دول العالم تحقيقات في شأن سيارات الشركة الألمانية لديها، ومن آخر هذه الدول الهند وأستراليا. يُذكر أنّ «فولكس فاغن» هي أكبر شركة لصناعة السيارات في ألمانيا ومن أكبر أرباب العمل في البلاد، حيث توظف 270 ألفاً، وبيعت الشركة نحو ستمئة ألف سيارة في أميركا العام الماضي، أي حوالي 6 في المئة من إجمالي مبيعاتها العالمية البالغة 9.5 ملايين سيارة.

وفي 2014 بلغ عدد العاملين في قطاع السيارات الألماني 775 ألفاً، أو حوالي 2 في المئة من إجمالي قوّة العمل.

وتعدّ السيارات ومكوناتها أكثر الصادرات الألمانية نجاحاً، وبيع القطاع بضائع قيمتها أكثر من مئتي مليار يورو (225 مليار دولار) إلى زبائن في أنحاء خلال 2014، وهو ما شكّل نحو خمس إجمالي الصادرات الألمانية.

وتقدّرت بورشه عندما اتهمت رجبيل ألمانيا الجديدة للمجموعة عقب فضيحة اختبارات الانبعاثات، والتي وصفها برت هولده هوبر القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة بأنها «كارثة أخلاقية وسياسية».

وفي سياق متصل، كشف خبراء أنّ نتائج اختبارات الانبعاثات التي تلاعبت بها الشركة الألمانية قد تعني خروج تسعمئة ألف طن من من أكسيد النيتروجين كل عام من سيارات الشركة وحدها. وتعالف هذه الكمية من المواد الملوثة تقريباً كل الانبعاثات الصادرة عن محطات الكهرباء وقطاعي الصناعة والزراعة والسيارات في بريطانيا سنوياً.

وكانت المفوضية الأوروبية دعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى إجراء تحقيقات في أعقاب فضيحة «فولكس فاغن» للتحاليل على اختبارات الانبعاثات. واقترحت المفوضية الأوروبية تشريعاً جديداً لتشديد نظامها لاختبارات السيارات الذي تقول إنّ تنفيذهُ هو مسؤولية دول الأعضاء، وتدسر المفوضية جدول إدخال تغييرات على المنظومة الأوروبية المعتمدة للموافقة على طرز السيارات الجديدة عند طريحتها في الأسواق.